

ابو فاعور: لعدم اغراق الحقوق الفلسطينية بهواجس تاريخية وسياسية لا توقيت داخلي لطرح الملف الآن.. ولا كلف اقتصادية ومالية على الدولة



ماذا يشمل حق التوطين؟

جميع الحقوق السياسية كحق الانتخاب وحق المشاركة في الحياة السياسية، ولكن لا أحد يطرح هذا الموضوع ولا أحد يفكر بطرحه نهائياً.

ليس هناك مخاوف من ان يولد

طرح هذا القانون نزاعات او خلافات

سياسية؟

كنا سنطرح هذا الملف سابقاً منذ

حوالي السنة، ولكن كان البحث جارياً

على موضوع تخفيض سن الاقتراع واعطاء

الحق للمغتربين بالاقتراع والغاء الطائفية

السياسية، ولم تكن حينها نريد ان نخلق

سجلاً حول الملف الفلسطيني ولكن لا

يمكن ان يؤجل أكثر فهذا الملف مطروح

ومؤجل منذ ثلاثين عاماً.

ما هي المعطيات السياسية

التي جعلتكم تطرحون هذا الملف في

هذا الوقت؟

ليس هناك أي معطيات سياسية

لطرحة هذا الموضوع، فاقترح هذا

القانون موجود منذ ثمانية أشهر في

مجلس النواب ونطالب بهذا الموضوع

منذ ثلاث سنوات، فقد قمنا بندوات

ومؤتمرات واتصالات سياسية، وطرحنا

هذه الاقتراحات حين كنا في 14 آذار،

وبالتالي ليس لها أي توقيت داخلي او

أي معطيات داخلية كل الموضوع اننا

وعدنا انفسنا ووعدنا الفلسطينيين

بتحسين اوضاعهم، وقد تم وضع هذا

الملف على جدول اعمال المجلس، وليس

هناك أي توقيت سياسي.

يضيق ذرعاً بالوضع الفلسطيني الامني

الشائك مثل المواطن اللبناني وأكثر، فلما

نظلم المواطن الفلسطيني بجرية القوى

السياسية الفلسطينية، فليس جميع

الفلسطينيين يحملون السلاح والكثير

منهم يعيشون في الخيمات كأي مواطن

لبناني غير تابعين الى احد.

هل سيطلب لبنان مساعدة

الدول الخارجية لأن الشأن الفلسطيني

مسؤولية دولية الى جانب المسؤولية

اللبنانية؟

طبعاً وقد تم الاتفاق في مجلس الوزراء

على ان يقوم لبنان بحملة للاتفاق مع

الدول الخارجية لتحميل الأونرو المسؤولية

في هذا الموضوع.

النائب عون طالب بان يعطى

الفلسطينيون الحق بالتملك ضمن

قانون تملك الاجانب؟

الفلسطيني حالياً مستثنى حتى

من قانون تملك الاجانب، ان ان اجنبي

يستطيع التملك في لبنان بناء على قرار

مجلس الوزراء وبناء على نسبة معينة

مسموح بها للتملك في كل قضاء وهي

3%، أي مواطن غير لبناني يستطيع

التملك في لبنان بناء على قانون التملك

للاجانب باستثناء الفلسطيني، ولكن

النائب العماد عون يقترح ان يكون تملك

الفلسطينيين جزءاً من تملك الاجانب أي

جزءاً من الـ 3% المسموح بها، مع اعادة

النظر بتغيير النسبة، ونحن ليس لدينا أي

مانع باعطاء الفلسطينيين الحقوق العظيمة

لاي اجنبي موجود في لبنان.

كما اوضح الوزير ابوفاعور ان العمال الفلسطينيين ليسوا بموقع منافسة مع العمال اللبنانيين لا بل سيكون للبنان مردود اقتصادي من جراء عملهم لأن هذه الأموال ستصرف في أماكن أقامتهم، معتبراً أن نزع السلاح الفلسطيني مسؤولية القوى والمنظمات الفلسطينية وليس الشعب الفلسطيني، كما أكد الوزير ابوفاعور على انه لا أحد يطالب بالتوطين الذي يعني اعطاء الفلسطينيين الحقوق السياسية بل اعطائهم بعض الحقوق الأساسية ككرامة أي انسان مقيم في بلد معين.

ما هي الاقتراحات التي قدمها نكتل اللقاء الديمقراطي حول هذه الحقوق؟ وما هو الأثر الذي يحدثه اعطاء هذه الحقوق على الاقتصاد اللبناني ومؤسساته؟ توضيحات من الوزير ابوفاعور فيما يلي:

ماذا يكلفون الدولة! المنافسة في

سوق العمل قائمة اصلاً وليست بين

العمال اللبناني والعمال الفلسطينيين،

أما التنافس هو بين العامل الفلسطيني

والعمال غير اللبنانيين المصريين والسوريين

والآسيويين، لا أرى أن هذا الموضوع سيؤثر

سلباً لا بل من شأنه ان يؤمن مردوداً

اقتصادياً خاصة اذا تمكن لبنان من ان

يحمل الأونرو والدول الكبرى مسؤولياتهم

جانب الفلسطينيين.

ومن الممكن ان يكون هناك منافسة

على صعيد المهن الحرة، ولكن هناك

بعض القطاعات في المهن الحرة بحاجة

الى المزيد من العمالة، على سبيل المثال

هناك نقص في مجال التمريض والنسبة

للمهندسين والأطباء هذا يعود الى

مستوى الكفاءة والتخصص الموجودين

عندهما.

مقابل هذه الحقوق التي ستعطى

للفلسطينيين اليس هناك واجبات

عليهم خصوصاً على صعيد نزع

السلاح داخل الخيمات وخارجها، كما

يحاول البعض ان يطرح؟

حكما عليهم واجبات ولكن نزع السلاح

ليس مسؤولية المواطن الفلسطيني أما

مسؤولية القوى السياسية والمنظمات

الفلسطينية، ومن دون أي مقايضة

هناك قرار بنزع السلاح الفلسطيني

خارج الخيمات وهو غير خاضع للنقاش

هذا القرار للتنفيذ فقط، فنحن نعطي

الحقوق للفلسطينيين وليس للفصائل.

والمواطن الفلسطيني الموجود في الخيمات

تعقيداً، خلق الكثير من التجاذبات السياسية بين كل الافرقاء وكذلك هواجس من ان تتحول هذه الحقوق الى توطين، لا سيما ان من يعمل ويعيش حياة طبيعية ويحصل على حق العمل والتملك سيبقى في لبنان وسيخسر الدافع الذي من اجله سيعود الى وطنه. "الاعمار والاقتصاد" التقت وزير الدولة والنائب في اللقاء الديمقراطي وائل ابوفاعور، هذه الكنتلة النيابية كانت من اوائل الذين تقدموا باقتراحات قوانين بشأن حقوق اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، وذلك لاعطائهم حق ادنى من العيش الكريم، وقد خص الوزير ابوفاعور هذه الحقوق بحق العمل الذي يشمل الضمان الاجتماعي وحق التملك، لافتاً الى ان اشراك الفلسطينيين بالضمان الاجتماعي لا يرتب أي عبء على مؤسسة الضمان لأن الموظف يصبح مسؤولية رب العمل بطبيعة الحال.

هم وعائلاتهم، خلافاً للعمال الاجانب

الذين يحولون اموالهم الى بلادهم وبالتالي

لا تصرف في لبنان.

وطبعاً لا أحد يناقش هذا الموضوع من

الناحية الاقتصادية، تاريخياً عند مجيء

اللاجئين الفلسطينيين الى لبنان حصل

نقاش داخل الدولة اللبنانية وخبدياً بين

الرئيس بشارة الخوري والرئيس رياض

الصلاح، وكانت هناك وجهتا نظر، الأولى

تقول باعطاء الفلسطينيين مخيماً او

ارضا في البقاع، ووجهة النظر الثانية التي

توصلوا اليها هي اعطائهم مساكن على

مداخل المدن للاستفادة منهم كيد عاملة،

وإذا القينا نظرة على أماكن الخيمات نجدها

على مداخل بيروت وطرابلس وصيدا

وصور وبعبك، فالسلطة والدولة في

ذلك الوقت كانت أكثر وعياً وحكمة من

الدولة اليوم، ولكن عند سماع البعض

يتكلمون نشعر انهم أكثر حرصاً على

البلد من بشارة الخوري ورياض الصلاح، أما

الموضوع فعلياً هو قصر نظر استثنائي.

ليس من شأن هذه الحقوق ان تؤثر

على مالية الدولة وعجزها؟

الى اين وصلت لجنة الادارة

والعدل في مناقشة قانون حقوق

الفلسطينيين؟

النقاش بطيء اذا لم نقل متباطئ،

والواضح انه ليس هناك نزوح حتى

الحظة لبيت في الامر وفي الجلسة

الاخيرة في مجلس النواب اضيفت

اقتراحات قوانين جديدة تقدمت بها 14

أدار واقتراحات من حزب الكتائب والحزب

السوري القومي الاجتماعي، ولكل فريق

اقتراحه الخاص به، لذلك لا بد من الاسراع

للولصول الى الصيغة الوسطية.

هل من دراسات حول تأثير ذلك

على المؤسسات المعنية كالضمان

اجتماعي؟

الضمان الاجتماعي لا يتحمل أي عبء،

لأن رب العمل هو الذي يدفع الى جانب

الأونرو التي تتحمل جزءاً من هذه الاعباء،

وانا لست خبيراً اقتصادياً ولكن هؤلاء

الفلسطينيون الموجودون في لبنان اذا ما

اعطوا حق العمل سيكون لذلك مردود

اقتصادي ايجابي على البلد، لأن اموالهم

ستصرف في لبنان حيث يقيمون ويأكلون

معنى سياسي.

رانبا غانم

كيف تلخص مضمون الاقتراح الذي قدمه اللقاء الديمقراطي حول الحقوق الاقتصادية والانسانية للفلسطينيين؟

الاقتراحات واضحة وتتعلق بحقين رئيسيين هما حق العمل ويتفرع منه

حق الضمان الاجتماعي، والثاني هو

حق التملك لنشقة سكنية والتي هي

ابسط الحقوق الأساسية ككرامة أي

مواطن مقيم في أي مكان في العالم،

وإذا اخذنا الاقتراحات من ناحية مجردة

فهي أكثر من بسيطة ولكن اغرافها

بهواجس تاريخية وسياسية هو الذي

جعلها تأخذ هذا الطابع، اضافة الى ان

هذا الامر قد طرح في وقت يوجد تسابق

سياسي بين بعض القوى السياسية

وخبدياً على الساحة المسيحية، وتم

التعامل معها على اساس انها اخلال

بالتوازن الداخلي، أما من الناحية المجردة

فهي حقوق بسيطة جداً لا تكتسب أي

معنى سياسي.

التسوية لقرار اقتراح قانون حقوق الفلسطينيين باتت شبه حاصلة يلحظ حق العمل والضمان.. باستثناء التملك المؤجل الى 17 آب

هالة الحسيني

سجلات وزارة الداخلية والبلديات من شرطي المعاملة بالمثل واجازة العمل الصادرة عن وزارة العمل لحين تحقيق العودة الى ديارهم".

اما بالنسبة لاقتراح القانون الرامي في تعديل المادة

التاسعة من قانون الضمان الاجتماعي فسيصار الى

البحث به وقراره كما تقول مصادر نيابية وهو بنص على

التالي: يعامل اللاجئ الفلسطيني المقيم في لبنان اقامة

قانونية معاملة المواطن اللبناني لجهة تعويض نهاية الخدمة

والعناية الطبية عن الاضرار الناتجة عن الحوادث وطوارئ

العمل فقط من قبل وزارة الصحة والمستشفيات الحكومية

وسائر المؤسسات الضامنة العامة والخاصة.

ولفت المصدر الى ان هذا الاقتراح سيأخذ مجراه اما

لاقتراح المتعلق بالتملك او اكتساب غير اللبنانيين الحقوق

العينية العقارية، من الممكن ان يرحل الى جلسات لاحقة

نتيجة ترابطه او ارتباطه بشكل مباشر مع اقتراح القانون

المقدم من كتل التغيير والاصلاح والرامي الى تخفيض

نسبة التملك في لبنان لتصبح 3 بالمئة على مستوى

القرية وليس القضاء اذ ان هذا الامر يحتاج الى تنظيم

بشكل واضح، وتشير المصادر ان هذا الاقتراح سيقرب نهاية

المطاف اي تحديد نسب التملك نتيجة الحاجة الملحة له،

ومن المرجح عرضه على الجلسة التشريعية العامة التي

ستعقد في 17 آب المقبل في حين ان الاقتراح المتعلق

بتملك الفلسطيني سيتطلب درساً أكثر حسب المصادر

التي رأيت أيضاً ان الموضوع الاول سيحصل بشأنه جاذبات

عديدة لكنها اكدت من جهة ثانية ان التسوية بخصوص

اقراره باتت شبه حاصلة، ووضحت ان جلسة 17 آب المقبل

ستقرر عدد من المواضيع ابرزها اجازة العمل ونهاية الخدمة

للفلسطيني مع الاشارة الى ان المجلس النيابي بدأ ورشة

ترميم وتأهيل للمبنى الرئيسي ومن المرجح ان يشهد عطلة

صيفية في شهر آب، الا ان لجنة المال والموازنة ستبقى تعقد

جلساتها قبل الظهر وبعده من اجل اجاز مشروع قانون

الموازنة العامة وفذكتها بعدما احيل المشروع الى المجلس

النيابي وبدأت اللجنة بدرسه، وتوقعت مصادرها ان تنتهي

من مناقشته خلال شهر ايلول القادم من اجل عرضه على

الهيئة العامة للمجلس.